جامعة تشرين
كلية الاقتصاد
العلاقات الدولية

الأبعاد الاجتماعية للضغوط الدولية على سورية من عام 2011 حتى عام 2017 م

إعداد
زينة ياسين حبيب

إشراف
الدكتور: لؤي صيوح

العام الدراسي:2020- 2021م

الأبعاد الاجتماعية للضغوط الدولية على سورية من عام 2011 حتى عام 2017 م

الملخص

هدف البحث إلى استعراض الضغوط الدولية التي مارستها بعض الدول على سورية منذ عام 2011 وحتى العام 2017، ودراسة الأبعاد الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية التي نتجت عن هذه الضغوط، ومدى تأثيرها على التعليم والتنمية البشرية.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور متغيرات الدراسة، ولتتبع ما ورد من مقالات ومراجع علمية حول الأبعاد الاجتماعية للضغوط الدولية على سورية خلال فترة الحرب على سورية، وتم الاستعانة ببرامج SPSS V24 لاختبار فرضيات البحث وتوصلت الباحثة إلى أهم النتائج الآتية :

تعرضت الجمهورية العربية السورية إلى الكثير من الضغوط الدولية على المستوى الإقليمي والعربي والدولي، أدت الضغوط الدولية إلى التأثير سلباً على المجتمع السوري ولكن فشلت في تحقيق أهدافها بالحصول على مكاسب سياسية، تأثرت جميع مكونات المجتمع السوري في التعليم والتنمية البشرية خلال فترة الحرب السورية، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على معدل مستوى التعليم والتنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية : الضغوط الدولية– الأبعاد الاجتماعية – التنمية البشرية

The Economic Dimensions of International Pressures on Syria from 2011 to 2017

Summary

The objective of the research is to review the pressures exerted by countries on Syria since 2011 until 2017 to study the economic dimension that resulted from these pressures and their impact on unemployment rate, inflation rate and trade balance, and to follow the articles and scientific references on the pressures that the Syrian Arabic Republic was exposed during the war period on Syria Arabic, and was using the program SPSS V24, and the researcher has found the following main findings:

The Syrian Arab Republic has been subjected to lot of international pressures at the regional Arab and international levels .political pressures have succeeded in negatively affecting the growth of the Syria economy, but have failed to achieve their political gains. The Syrian Arabic economy has suffered significant material losses in all productive sectors during the crisis against Syria.

There is statistically significant impact of political pressures on unemployment rate inflation rate and import value.

There is no statistically significant impact of international pressures on export value.

The industrial sector is the most affected by the international pressures followed by the agricultural sector.

Keywords : international pressures – unemployment rate inflation rate – trade balance – productive sectors.

1-المقدمة :

تسببت الأزمة الممتدة في الجمهورية العربية السورية والتي وصلت الآن إلى عامها العاشر، في خسائر فادحة على التنمية الاجتماعية، حيث كان سورية من البلدان المتوسطة وفق مؤشر التنمية البشرية قبل الأزمة وأصبحت الآن ضمن فئة البلدان المنخفضة وفق مؤشر التنمية البشرية، إذ تحتل المرتبة 149 من بين 188 بلداً وفقاً لدليل التنمية البشرية لعام 2016م والمرتبة 133 من بين 159 بلداً وفقاً لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين، بدرجة قدرها 0.55 في حين قبل الحرب كان البلد قد حقق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعليم الابتدائي والتكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي، كما حقق تقدماً في خفض معدلات سوء التغذية ووفيات الرضع وزيادة فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة . (باروت، محمد،2015)

يعدّ مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة، ولذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم اجتماعية أخرى، فنجد مثلاً بعض الباحثين ينظرون إلى أن التنمية الاجتماعية والتطور الاجتماعي والتقدم الاجتماعي من مكونات التغير الاجتماعي، في حين يميز بعضهم الآخر بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي، ويعدّها تكيفاً يهدف لتغير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف، لذا سيتناول هذا البحث تعريف التنمية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، وتحديد مبادئها وعناصرها ومجالاتها وأهدافها .

انقسمت الاتجاهات النظرية المعاصرة في الدراسات الاجتماعية والمفسرة لتعريف التنمية الاجتماعية إلى ثلاثة اتجاهات نظرية أساسية أهمها .

- اتجاه يقول أصحابه بأن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية ، والتي لا تمثل إلا جانباً واحداً من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها، وهي في مضمونها الجهود المنتظمة التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية، أما

خدمات الرعاية الاجتماعية فيقصد بها الخدمات التي تقدم للجماعات التي لا تستطيع أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة مثل التعليم والصحة وغيرها .

- اتجاه يطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية، وهي تهدف إلى توفير الخدمات التي تحقق أقصى استثمار متاح، ويعتبر هذا المفهوم من أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعاً واستخداماً، وإن كان يشير في مضمونه إلى ضرورة إدخال التغيرات اللازمة في البناء الاجتماعي للمجتمع .
- اتجاه يشير إلى أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد .

مما سبق يمكن تعريف التنمية الاجتماعية بأنها :

هي مجموعة من التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع وتهدف إلى توفير الحياة الكريمة للفرد بمفهومها الشامل من حيث توفر السكن الصحي الملائم وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية، وتحسين الواقع الاقتصادي لأفراد المجتمع من خلال توفير الحاجات الضرورية بالكمية والنوعية المناسبة، وبما أن الفرد هو الهدف الأساسي للتنمية الاجتماعية فهو أيضاً الوسيلة لتحقيقها فبدون تفاعل الفرد ومساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية الاجتماعية لا يمكن إحداث التغييرات المنشودة .

2-مشكلة البحث :

تعرضت سورية إلى أضرار وخسائر كبيرة نتيجة الحرب الظالمة عليها، وترافقت الحرب مع ضغوط دولية (سياسية، واقتصادية، وعسكرية)، كان لهذه الضغوط أبعاداً اقتصادية واجتماعية على سورية ستتناول هذه الدراسة الأبعاد الاجتماعية

لهذه الضغوط التي تمارس على سورية وبناءً على ما سبق تطرح مشكلة البحث السؤال الآتي :

- **ما هي الأبعاد الاجتماعية للضغوط الدولية على سورية خلال فترة الأزمة السورية ؟**

ويتفرع عن هذا السؤال تساؤلات أهمها :

- ما تأثير الضغوط الدولية على معدل التعليم .
- ما تأثير الضغوط الدولية على التنمية البشرية .

3-أهمية وأهداف البحث :

تبرز أهمية دراسة الأبعاد الاجتماعية للضغوط الدولية التي تعرضت لها سورية خلال فترة الحرب وتحليلها في مرحلة حرجة تمرّ بها سورية، لذلك كان لا بد من إيجاد حلول اجتماعية وتنموية لمواجهة هذه الظروف .

ويهدف البحث إلى ما يأتي :

1- استعراض الضغوط الدولية التي مارستها الدول الغربية والمحيطة على سورية منذ عام 2011 وحتى 2017م .

2- دراسة الأبعاد الاجتماعية التي نتجت عن هذه الضغوط ومدى تأثيرها على مؤشرات التنمية الاجتماعية في سورية .

4-فرضيات البحث :

ينطلق البحث من فرضية أساسية وهي :

1- **فرضية العدم** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة .

2- **الفرضية البديلة** : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة .

وفي مجال التنمية البشرية هناك الفرضية التالية :

1- **فرضية العدم** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على دليل التنمية البشرية .

2- **الفرضية البديلة** : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على دليل التنمية البشرية .

5-منهجية البحث :

اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الأسس والمفاهيم العامة للدراسة، وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث فيما يخصّ الأبعاد الاجتماعية، كالتعليم والتنمية البشرية وغيرها وتأثير الضغوط الدولية عليها.

6-حدود البحث:

يشمل المجتمع الأصلي للدراسة الجمهورية العربية السورية بين عامي 2011 وعام 2017م .

7- الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسات العربية :

1)دراسة (زيتي ، 2013) : بعنوان : دور السياسة الخارجية في مواجهة الضغوط السياسية والاجتماعية على سورية خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2012م.

قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة وافية وشاملة عن الأساليب والأدوات المتبعة من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية سواء في إضعاف القرار السياسي لسورية ومحاولات السيطرة عليه وإضعاف المقدرات الاجتماعية لها وإيضاح السبل التي قامت بها السياسة الخارجية السورية لمواجهة هذه الضغوط .

ويستنتج الباحث في النهاية : أنه كان للضغوط والعقوبات المفروضة على سورية تأثير سلبي كبير على الحياة الاجتماعية خاصة منذ العام 2001 م نتيجة لتداخل

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الحرب على سورية منذ عام 2011م، وارتباط العوامل الداخلية بشكل كبير بمؤثرات خارجية .

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

1) **Dr ,Alison. N, kurth,2012:(Rethinking the Syria accountability act: Are sections on Syria in the best interest of the united states?**

" إعادة التفكير بقانون محاسبة سورية: هل العقوبات تحقق المصلحة العليا للولايات المتحدة"

يستعرض الباحث في هذه الدراسة العلاقات السورية – الأمريكية، ويحلل بعض الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على سورية وما إذا كانت هذه العقوبات فعالة .

وبالنتيجة يرى الباحث أن استمرار الولايات المتحدة بفرض عقوبات متتابعة ضد سورية لا يحقق مصالح الولايات المتحدة بل وتؤثر بشكل سلبي عليها، بعد استعراض أهمية سورية في المنطقة .

2) **Raymond honeybunch,2009: "Syria foreign policy under Bashar Al-Asad"**

" السياسة الخارجية السورية في ظل بشار الأسد "

تناول البحث السياسات الخارجية السورية والعوامل الاجتماعية السياسية التي تحكم توجهاته ونهجها من خلال سياسة سورية تجاه الكيان الصهيوني، وتحدي سورية للولايات المتحدة في العراق والمواقف السورية من لبنان، حيث توضح الدراسة أن السياسة الخارجية السورية خلال فترة حكم الرئيس بشار الأسد تجاذبها عنصران أساسيان :

- الأول : الموقف القومي العربي التقليدي للبلد، وحالة الصراع المستمر مع الكيان الصهيوني واحتلال الولايات المتحدة للعراق بعد عام 2003م والذي أجج الموقف .
- الثاني : برنامج الإصلاح الاقتصادي التي يتطلب منها التوجه نحو الغرب نتيجة اتجاه سورية نحو اقتصاد السوق بعد عام 2005م .

الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

اهتمت بعض الدراسات بعرض نظري للضغوط الدولية التي تعرضت لها سورية، بينما استعرضت بعض الدراسات التداعيات الاجتماعية للحرب على المستويين الكلي والجزئي على بنية المجتمع السوري، في حين قامت بعض الدراسات في دراسة أثر الدبلوماسية الاجتماعية في التنمية البشرية، بينما الدراسة الحالية ستقوم بدراسة أهم الأبعاد الاجتماعية للضغوط الدولية على سورية .

الإطار النظري :

كانت الضغوط بأشكالها ووسائلها وأساليبها المختلفة سمة أساسية في عالم العلاقات الدولية منذ القديم، إذ تلجأ الدول للضغط على الدول الأخرى لغايات مختلفة أهمها تحقيق المصالح والمنافع للدولة التي تقوم بممارسة الضغط، وتتنوع أشكال الضغوط الدولية من الوسائل السلمية إلى الوسائل القهرية والعسكرية .

ففي العصور القديمة كانت الوسائل العسكرية والحروب المباشرة أكثر وسائل الضغط المتبعة بين الدول، أما في العصر الحديث ومع تطور الأنظمة والقوانين الدولية باتت الضغوط تأتي بأشكال مختلفة ومتنوعة وأحياناً أكثر إيلاماً من الوسائل العسكرية، فحيناً تأخذ الضغوط الدولية شكل المقاطعة الدبلوماسية، وإلغاء التمثيل وإغلاق السفارات وحظر واردات السلاح ودعم تنظيمات وجماعات ضمن البلد مناوئة للنظام السياسي القائم، وإصدار القرارات الدولية المناوئة والمدينة بحق الدولة والقيام بعمليات عسكرية محدودة تستهدف مراكز معينة ضمن الدولة المستهدفة، وأحياناً تأخذ الضغوط شكل المقاطعة التجارية والمالية من حظر دخول مواد معينة تحت مسميات مختلفة وقرارات منع الاستثمار ومعاقبة أية دولة أو شركة تستثمر ضمن البلد المستهدف .

ومما سبق فالضغوط الدولية هي مجموعة من الوسائل والأساليب الدولية الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها، التي تتبعها الدول إما بشكل مباشر أو من خلال الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية بهدف تحقيق مكاسب أو لتغيير توجهات وإسقاط انظمة حكم . (المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 2011، 2016)

1-1- الأهداف العامة للضغوط الدولية :

تتباين أهداف الضغوط الدولية، وبشكل كبير وفقاً لطبيعة الحالة، ولكن بشكل عام يوجد هدفين عامين للضغوط الدولية بالنسبة للدول المعنية بالضغط هما :

1) تحقيق مصلحة أو غاية أو منفعة مادية أو معنوية للدولة أو الدول المعنية بممارسة الضغط، وهنا يوجد نوعين للمصلحة المعنوية، إما دولية (بإرسال رسائل للمجتمع الدولي) أو محلية (لزيادة الدعم والتأييد الداخلي لقضية ما في السياسة الخارجية) ؟
2) تغيير اتجاه أو سلوك سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو أخلاقي للدولة المستهدفة بالضغط سواء راهناً أو مستقبلاً .

الضغوط الدولية على سورية بعد عام 2011م :

تعرضت سورية إلى جميع أنواع الضغوط الخارجية من اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية وأخذت هذه الضغوط بالازدياد تدريجياً منذ اندلاع الأزمة عام 2011م وقد تباينت وتنوعت أشكال الضغوط الخارجية (الدولية) التي استهدفت سورية خلال هذه المرحلة، وتنوعت الجهات التي فرضت هذه الضغوط إقليمياً ودولياً وستقوم الباحثة بتبيان هذه الضغوط حسب الطرف الذي قام بفرضها .

1-المحيط الإقليمي :

قبل أن نتطرق لهذه الضغوط يجب علينا أن نشير لحالة الضغط الإعلامي الهائل الذي مارسه الإعلام الملحق بقطر والسعودية متمثلاً بقناتي الجزيرة والعربية وما أجرته من حملات تحريضية واسعة وتجييش الرأي العام المحلي والعربي والدولي ضد الدولة السورية منذ بداية الحرب على سورية عام 2011م .

وفي التسلسل الزمني لهذه الضغوط قرر مجلس جامعة الدول العربية على لسان رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم، تعليق مشاركة جميع الوفود السورية في المجالس والهيئات التابعة للجامعة اعتباراً من 16 تشرين الثاني عام 2011م ودعا الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق .

وفي 27 تشرين الثاني 2011م جاء القرار رقم / 7442/ الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية، وكانت أهم بنوده : (قرار جامعة الدول العربية، موقع جامعة الدول العربية، 2011)

- منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية .
- وقف التعامل مع البنك المركزي السوري .
- وقف التبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية، باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب .
- تجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية .
- وقف التعاملات المالية مع الحكومة السورية .
- وقف جميع التعاملات مع البنك التجاري السوري .
- وقف تمويل أي مبادلات تجارية حكومية من قبل البنوك المركزية العربية مع البنك المركزي السوري .
- الطلب من البنوك المركزية العربية مراقبة الحوالات المصرفية والاعتمادات التجارية، باستثناء الحوالات المصرفية المرسلة من العمالة السورية في الخارج إلى أسرهم في سورية، والحوالات من المواطنين العرب في سورية.
- تجميد تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية .

2-المحيط الدولي :

لقد تجسد المحور العالمي الذي قام بفرض ضغوط على سورية، بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومن يتبعهما، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم تعمد إلى فرض عقوبات على سورية بداية عام 2011، فرضت عقوبات على جهاز الاستخبارات السورية، ثم حظرت التعاملات التجارية مع سورية، وجمدت الأصول المالية لمسؤولين وشخصيات سورية .

وفي عام 2012 أغلقت سفارتها في سورية وسحبت كل العاملين فيها وفي عام 2013 نشرت حشود بطاريات صواريخ " باتريوت للدفاع الجوي على الحدود التركية السورية ونشرت حشود عسكرية أمريكية قبالة السواحل السورية وهددت بشن عمليات عسكرية تستهدف مراكز الدولة السورية " وفي عام 2014 وبطلب من الولايات المتحدة الأمريكية تم إنشاء التحالف الدولي في أيلول عام 2014 من عدة دول على رأسها كندا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا والدانمارك وغيرها من الدول الغربية الأطلسية وبمشاركة بعض الدول العربية مثل السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر .

وفي العاشر من أيلول عام2014 أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما بداية التدخل العسكري في سورية دون أي تفويض من مجلس الأمن والامم المتحدة أو موافقة الحكومة السورية بحجة مكافحة الإرهاب .

ضمن هذا السياق بدأت وكالة المخابرات الأمريكية بتسليح الإرهابيين في سورية خلال المراحل الأولى من الحرب فقدمت لهم السلاح والتدريب والأموال والمعلومات الاستخبارية وأعتدت الولايات المتحدة الأمريكية على قواعد عسكرية تابعة للجيش العربي السوري، وقد أدى العدوان على سورية من قبل ما تسمى " دول التحالف" إلى تدمير كبير في البنية التحتية السورية وإلى استشهاد الآلاف من المواطنين السوريين . (المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 2011، 2016)

2- التحليل والمناقشة :

الأبعاد الاجتماعية للضغوط الدولية من خلال عرض نتائج الحرب والعقوبات على المؤشرات الاجتماعية في سورية (التعليم، والتنمية البشرية) ومقارنتها مع ما قبل الحرب على سورية بهدف تحديد مدى أثرها وفق ما يلي :

1-2-التعليم :

أثرت الأزمة بشكل مباشر على التعليم، حيث تضررت المدارس بشكل جزئي أو كلي، ويبلغ عدد المدارس التي خرجت من الخدمة / 3213/ مدرسة، وجامعتين

بسبب الحرب وبلغت الخسائر في قطاع التعليم /3.6/ مليار ليرة سورية بالإضافة إلى تسرب الكثير من الطلاب من المدارس وتبلغ نسبة المتسربين 22% من إجمالي عدد الطلاب وفق تقرير وزارة التربية والتعليم في سورية . (موقع وزارة التربية والتعليم السورية، 2017م)

نتيجة عدد من العوامل وعلى رأسها المدارس المتضررة والحرب التي أدت إلى دفع العديد من الأهالي إلى عدم إرسال أطفالهم إلى المدارس خصوصاً البنات منهم، وتواجه أسر اللاجئين والنازحين صعوبات في تسجيل أطفالهم في أماكن تواجدهم الجديدة بسبب قدرة المدارس المحدودة على استيعابهم أو بسبب المصاعب المالية.

ودفعت الأزمة القائمة الحكومة لخفض الإنفاق العام على قطاع التعليم مما يضيف مزيد من التعقيدات على الوضع التعليمي، إذ أن هذا التخفيض في الإنفاق سيحد من قدرة الحكومة على التدخل بحلول علاجية مثل إصلاح المدارس المتضررة .

بشكل عام ونتيجة للأزمة القائمة فقدت سورية جزءاً مهماً من البنية التحتية ورأس المال البشري (مدرسين، ومشرفين) الأمر الذي يتطلب العديد من السنين لتعويضهما، بالإضافة إلى خسارتها إمكانيات تحسين سنوات تدريس أبنائها، بالإضافة لذلك انخفاض معدل الحضور المدرسي .

2-2-الالتحاق بالمراحل التعليمية :

انخفضت نسبة التسجيل الصافي في مرحلة التعليم الأساسي طوال سنوات الحرب، واستقرت عند حدود 75% عام 2016م، وقد شهدت نسبة التسجيل أدنى قيمة لها في عام 2013 عند حدود 61% يرد هذا الانخفاض إلى عدم تسجيل وتسرب التلاميذ الناجم عن تنقل الأسر إلى المناطق الآمنة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بعض الأسر، ما يدفع الأطفال إلى العمل، وخروج بعض المدارس عن الخدمة واستخدامها كمراكز إيواء أو وجودها في أماكن ساخنة يصعب الوصول إليها .

أما فيما يتعلق بمعدل التسرب من التعليم الأساسي، فقد انخفض المعدل من 3.8% عام 2005م إلى 3.6% عام 2010 على المستوى الإجمالي وارتفع في بعض المحافظات إلى حدود 6.6% كريف دمشق، وارتفعت نسبة التسرب من التعليم الأساسي بشكل حاد بين عامي 2010و2016 من 3.6% إلى 27% .

وقد شهدت نسبة التسرب أعلى قيمة لها في عام 2013 في حين ارتفعت إلى حدود 30% ويعود ذلك إلى مفاعيل الحرب التي أدت إلى نزوح العديد من التلاميذ وتسربهم من التعليم، كما لعبت إمكانية الوصول إلى المدارس في المناطق غير المستقرة دوراً كبيراً في ارتفاع المؤشر، إضافة إلى الإمكانات المالية للأسر. (مركز دمشق للأبحاث والدراسات ،2018م) .

بذلت وزارة التربية جهوداً كبيرة إذ واظبت بطرق مختلفة على إيصال رواتب المعلمين، كما عمدت إلى اتخاذ منهجيات وإجراءات كان لها الأثر في تحسن مؤشرات التعليم بين عامي 2013–2016 أما في التعليم العالي فقد ارتفعت المعدلات من 17% عام 2005 لتصل إلى 29% 2010 وأتت هذه النتيجة متأثرة بتبني استراتيجية الاستيعاب الجامعي والتوسع الأفقي للجامعات. وزيادة عدد الكليات من 63 كلية عام 2005 إلى 124 كلية عام 2010.

وإن كانت نسبة الالتحاق في التعليم العالي الخاص كانت تشكل فقط ما نسبته 1% من الفئة العمرية 18–23 سنة أما طوال سنوات الأزمة فقد شهدت أعداد طلاب التعليم العالي ارتفاعاً بنسبة 27 بين عامي 2011و2016 (من 532221إلى 675632) طالباً رغم انخفاض عد طلاب التعليم الخاص (من 26989 إلى 23169 طالباً) في المدة نفسها (المجموعة الإحصائية السورية، للأعوام بين 2011و2016)

وقد تأثر هذا الارتفاع بجزء كبير منه بارتفاع أعداد طلاب الدراسات العليا، وارتفاع أعداد طلاب التعليم المفتوح، وكان الإقبال على التسجيل بالتعليم العالي سيما في برنامج التعليم المفتوح للحصول على وثيقة التأجيل من الخدمة الإلزامية أحد

العوامل المؤثرة في هذا الارتفاع، ويوضح الجدول رقم (1) نسبة الالتحاق بمراحل التعليم ونسبة القبول الجامعي خلال الفترة 2000- 2017م .

الجدول رقم (1) : نسبة الالتحاق بمراحل التعليم ونسبة القبول الجامعي خلال الفترة 2000-2017م

العام	الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي(%)	الالتحاق بالمرحلة الثانوية(%)	الالتحاق بمرحلة التعليم العالي (%من الإجمالي)	نسبة القبول الجامعي%
2000	93.860	39.330	10.957	30.164
2001	94.563	40.966	11.976	33.657
2002	94.884	41.034	12.334	32.100
2003	91.705	57.395	12.930	28.974
2004	92.516	60.890	14.945	30.062
2005	92.574	63.998	18.132	29.932
2006	89.913	63.826	20.844	33.839
2007	91.001	65.493	22.504	37.972
2008	91.738	66.177	24.138	38.759
2009	92.782	66.303	24.239	36.839
2010	92.941	66.945	25.928	41.919
2011	82.998	68.815	25.848	42.804
2012	75.269	70.622	31.730	49.313
2013	63.245	45.525	34.289	41.010
2014	60.245	43.250	43.469	59.351
2015	58.480	41.540	43.737	58.752
2016	56.541	40.230	39.182	79.148
2017	57.524	40.121	39.758	82.145

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية، والبنك الدولي، للفترة من 2000ولغاية 2017م .

وتم حساب النسب والمعدلات وفق ما يلي :

1. معدل الالتحاق الصافي هو نسبة عدد الأطفال في السن الرسمي للقبول بالمدارس الملتحقين حالياً بالتعليم إلى إجمالي السكان في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي .
2. نسبة الالتحاق الإجمالي بمرحلة التعليم العالي(التصنيف الدولي الموحد للتعليم وفق المستوى 5 المتضمن المعاهد والمدارس بعد مرحلة التعليم الثانوي، والمستوى 6 المتضمن التعليم الجامعي في الكليات) هو إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي (التصنيف الدولي الموحد للتعليم 5 و6) بغض النظر عن السن، معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في الفئة العمرية الخماسية التالية لإتمام مرحلة التعليم الثانوي .
3. نسبة القبول الجامعي = (عدد الطلاب المستجدين في الجامعات الحكومية في السنة t / عدد خريجي المرحلة الثانوية في السنة t)× 100 ويرتبط القبول الجامعي بالإمكانات المتاحة (الحدود الاستيعابية للجامعات) التي تحددها المجالس الجامعية، ويتم وفقاً لآلية مفاضلة تستند إلى معدلات النجاح في الثانوية العامة وأعداد المتقدمين إلى هذه المفاضلة .

نلاحظ من الجدول رقم (1) السابق ما يلي :

1. إن مرحلة التعليم الأساسي في سورية هي مرحلة تعليم إلزامي وهذا ما يفسر ارتفاع النسبة لأكثر من 90% خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000 و 2010 وقد تراوحت النسبة بين 89.913و 94.565% خلال الفترة وبلغت نسبة الالتحاق وسطياً خلال هذه الفترة 92.589% ولكن مع بداية الحرب على سورية بدأت النسبة تنخفض بشكل كبير لتصل إلى 57.589% في عام 2017، بمعدل نمو وسطي 5.10% .

2. ارتفعت نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية من 39.33% في عام 2000 إلى 7.622% في عام 2012م بشكل تدريجي بمعدل نمو وسطي بلغ 4.61% ومن ثم انخفضت بشكل كبير إلى 45.525% في عام 2013 لتستمر بالانخفاض بشكل لتصل إلى 4.121% في عام 2017 بمعدل نمو وسطي 2.50% .

بسبب التدمير الكامل للكثير من المدارس، والخوف لدى الأهالي على أولادهم، ونزوح الكثير من العائلات إلى أماكن آمنة .

3. ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي بشكل ملحوظ من 10.957% في عام 2000 إلى 43.737% في عام 2015 ومن ثم انخفضت بشكل طفيف خلال السنوات الأخيرة من سلسلة الدراسة لتصل إلى 39.758% في عام 2017، وتجدر الإشارة إلى أن النسبة ارتفعت بشكل ملحوظ مع بداية الأزمة حيث بلغت 31.73% في عام 2012 في حين بلغت 25.848% في عام 2011 ومن ثم ارتفعت إلى 43.469% في عام 2014.

للتهرب من الخدمة الإلزامية ولجوء الكثير من الطلاب إلى التسجيل في التعليم العالي .

4. ارتفعت نسبة القبول الجامعي من 30.164% في عام 2000 إلى 82.145% في عام 2017 بمعدل نمو وسطي بلغ 7.42% وارتفعت نسبة القبول الجامعي بشكل ملحوظ خلال فترة الأزمة وخاصة في عام 2016 حيث بلغت 79.148% ويعزى ذلك إلى رفع الطاقة الاستيعابية للجامعات وإقبال الطلاب على التسجيل في برنامج التعليم المفتوح.

(للتهرب من الخدمة الإلزامية) .

5. ولمعرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة السورية على معدل التعليم العام تم افتراض ما يلي :

فرضية العدم : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على الالتحاق بالمراحل التعليمية في سورية .

الفرضية البديلة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على الالتحاق بالمراحل التعليمية في سورية .

تم اختبار الفرضيتين السابقتين باستخدام اختبار Independent Samples Test بالاستعانة ببرنامج SPSSV.24 وذلك عند مستوى دلالة 0.05 حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين مستقلتين الفترة الأولى من عام 2000 لغاية عام 2016 ، والفترة الثانية من عام 2011 لغاية 2017 ويوضح الجدول (2) نتائج اختبار Independent Samples Test للالتحاق بالمراحل التعليمية في سورية .

الجدول رقم(2) نتائج اختبار Independent Samples Test للالتحاق بالمراحل التعليمية في سورية

		Levine's Test for Equality of Variance		t-test for Equality of Means		
		F	Sig	t	df	Sig(2-tailed)
الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي	تباين متجانس	19.911	0.000	9.005	16	0.000
	تباين غير متجانس	–	–	7.130	6.163	0.000
الالتحاق بالمرحلة الثانوية	تباين متجانس	0.478	0.499	1.266	16	0.224
	تباين غير متجانس	–	–	1.212	11.132	0.251
الالتحاق بمرحلة التعليم العالي	تباين متجانس	0.093	0.764	-6.451	16	0.000
	تباين غير متجانس	–	–	-6.230	11.478	0.000
نسبة القبول الجامعي	تباين متجانس	9.709	0.007	-4.849	16	0.000
	تباين غير متجانس	–	–	-3.925	6.527	0.007

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSSV.24

نلاحظ من الجدول رقم (2) :

1. **مرحلة التعليم الأساسي** : إن احتمالية الدلالة لاختبار تجانس التباين بلغت 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على عدم تجانس التباين بين المجموعتين واحتمالية الدلالة لمجموعتين تباينهم غير متجانس بلغت 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي.
2. **مرحلة التعليم الثانوي** : إن احتمالية الدلالة لاختبار تجانس التباين بلغت 0.499 وهي أعلى من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على تجانس التباين بين المجموعتين واحتمالية الدلالة لمجموعتين تباينهم متجانس بلغت 0.224 وهي أعلى من مستوى الدلالة 00.05 أي نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي .
4. **القبول الجامعي** : إن احتمالية الدلالة لاختبار تجانس التباين بلغت 0.007 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل عدم تجانس التباين بين المجموعتين واحتمالية الدلالة لمجموعتين تباينهم غير متجانس بلغت 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ومن ثم نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على الالتحاق بمرحلة التعليم العالي .

3-2- نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة :

تدل موازنة التعليم على مقدار الاهتمام الذي يناله قطاع التعليم وترتيبه في القطاعات التي ترغب الدولة في تنميتها وتطويرها .

نلاحظ عند الرجوع إلى موازنة الدولة (تقارير المالية السورية والمكتب المركزي للإحصاء في سورية) للأعوام من 2000-2017م ، ارتفعت نسبة موازنة التعليم

من الموازنة العامة (تضم موازنة التعليم : موازنة وزارة التربية ، وموازنة وزارة التعليم العالي، وحصة وزارة التربية من الإدارة المحلية) خلال عام 2011 بشكل ملحوظ حيث بدأت الدولة بالعمل على تطوير القطاع من خلال رفع موازنته بشكل متزايد ويوضح الجدول (3) نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2017م .

الجدول رقم (3) : نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000-2017م

العام	نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة %	العام	نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة %
2000	6.8	2009	18.9
2001	13.8	2010	19.2
2002	15	2011	17.05
2003	15.1	2012	10.234
2004	15.4	2013	10.216
2005	15.1	2014	11.963
2006	18.4	2015	11.471
2007	18.7	2016	11.824
2008	18.8	2017	12.214

نلاحظ من الجدول رقم (3) ما يلي :

1. إن متوسط نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة خلال سلسلة الدراسة هو 14.586% إذ كان أدنى مستوى لهذه النسبة 6.8% في عام 2000 وأعلى مستوى لها 19.2% في عام 2010 وتعد نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة من بداية فترة الدراسة لغاية بداية الأزمة السورية مقبولة،

حيث كانت ترتفع بشكل تدريجي، إلا أنه مع بداية الأزمة السورية أخذت بالانخفاض لغاية عام 2013 لترتفع قليلاً خلال الأعوام الأخيرة من سلسلة الدراسة .

2. إن توزع بيانات نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة، لم يتبع شكلاً محدداً، حيث كان في سنة يرتفع وفي السنة التالية يرتفع بنسبة أكبر، ومن ثم ينخفض في السنة الأخرى بنسب أقل عن الزيادة السابقة، وذلك لغاية عام 2011 ومن ثم انخفض بشكل كبير في عام 2012 حيث بلغت النسبة 10.234% ، ومن ثم ارتفع قليلاً إلى 11.936% في عام 2014، وثم تابع انخفاضه في عام 2015 ومن ثم ارتفع قليلاً خلال السنتين الأخيرتين من سلسلة الدراسة، وبالتالي لم يأخذ شكل انتشار نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة منحنى معين، ويوضح الشكل (1) تطور نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة خلال الفترة 2000– 2017 :

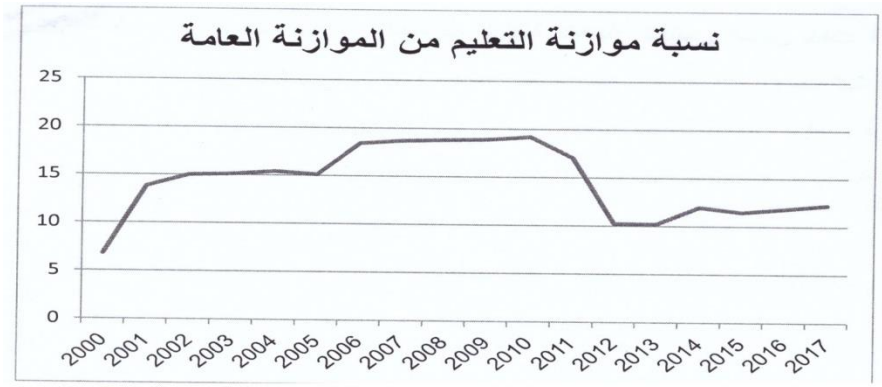

الشكل(1) : انتشار نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة خلال الفترة 2000–2017

ولمعرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة السورية على نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة تم افتراض ما يلي :

– **فرضية العدم** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة .

- **الفرضية البديلة :** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة.

تم اختبار الفرضيتين السابقتين باستخدام اختبار Independent Samples Test بالاستعانة ببرنامج SPSS وذلك عند مستوى دلالة 0.05 حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين مستقلتين الفترة الأولى من عام 2000 لغاية عام 2016 ، والفترة الثانية من عام 2011 لغاية 2017 ويوضح الجدول (4) نتائج اختبار Independent Samples Test لنسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة .

الجدول رقم(4) نتائج اختبار Independent Samples Test لنسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة

t-test for Equality of Means			Levine's Test for Equality of Variance			
Sig(2-tailed)	df	t	Sig	F		
0.026	16	2.448	0.273	1.290	تباين متجانس	نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة
0.016	15.987	2.705			تباين غير متجانس	

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (4) :

أن احتمالية الدلالة لاختبار تجانس التباين بلغت 0.273 وهي أعلى من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على تجانس التباين بين المجموعتين واحتمالية الدلالة لمجموعتين تباينهم متجانس بلغت 0.026 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05

وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة.

3- دليل التنمية البشرية :

يركز دليل التنمية البشرية على ثلاثة أبعاد التنمية البشرية قابلة للقياس ، وهي أن يعيش الإنسان حياة مديدة وصحية، وأن يتمتع بالمعرفة ، ويحصل على مستوى معيشة لائق، ومن ثم فإنه يجمع مقاييس متوسط العمر المتوقع، والالتحاق بالمدارس، والإلمام بالقراءة والكتابة، ونصيب الفرد من الناتج القومي كي يتيح معرفة التنمية في بلد ما على نحو أوسع مما يتيحه استخدام الدخل وحده .

ونظراً لتطور مفهوم التنمية البشرية فقد تطورت مؤشرات قياسها من المؤشرات الاقتصادية مروراً بالاجتماعية وصولاً للأدلة المركبة، وقد طرحت هذه المؤشرات من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية، غير أن مؤشرات القياس التي طرحتها الأمم المتحدة عن طريق برنامجها الإنمائي تعد أكثر قبولاً على المستوى العالمي، نظراً لقياسها التنمية البشرية بشكل دوري – سنوي ولأكبر عدد من دول العالم .

وتتمثل تلك المؤشرات بدليل يعرف بدليل التنمية البشرية (HDI) ويحسب عن طريق احتساب المتوسط الحسابي للخيارات الثلاثة الأساسية وهي : (علي، مدين،2017)

- حياة مديدة وصحية: وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة .
- المعرفة : وتقاس بمعدل القراءة والكتابة .
- مستوى معيشة لائق: ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ولحساب أدلة هذه الأبعاد يتم تحديد قيمتين : قصوى ودنيا / صفر – واحد / وذلك بتطبيق المعادلة الآتية : (مبيض، ممدوح ،2005)

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الحقيقية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ويحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية بقسمة حاصل جمع هذه الأدلة الثلاثة على /3/ كما يأتي :

$$H = \frac{H_1 + H_2 + H_3}{3}$$

حيث أن :

H : دليل التنمية البشرية .

H_1 : دليل العمر المتوقع عند الولادة .

H_2 : دليل التحصيل العلمي .

H_3 : دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل .

ويعد دليل التنمية البشرية مؤشراً لتحديد مستوى التنمية البشرية في بلد معين، حيث يحاول هذا المؤشر ترتيب البلدان على مقياس يبدأ من الصفر، وهي من المرتبة الأدنى، وينتهي بواحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية.

4- وقد تم تقسيم مستويات التنمية البشرية وفق هذا الدليل إلى أربعة مستويات وهي :

1) تنمية بشرية منخفضة : مستوى الدليل أقل من *(0.497)*
2) تنمية بشرية متوسطة : مستوى الدليل ما بين *(0.498-0.699)*
3) تنمية بشرية مرتفعة : مستوى الدليل ما بين *(0.70-0.799)*
4) تنمية بشرية مرتفعة جداً : مستوى الدليل *(0.80)* فأكثر .

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016)

وقد أحرزت الجمهورية العربية السورية *(0.536)* نقطة في دليل التنمية البشرية لعام 2017 بما يضعها في فئة التنمية البشرية المتوسطة، وفي المرتبة (149) بين 188 دولة وإقليم، بعد أن كانت في عام 2010 في المرتبة (111) حيث كانت قد أحرزت حينها *(0.644)* نقطة.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016) ويعود سبب التراجع إلى الأحداث والظروف الصعبة التي تمر بها البلاد منذ بداية عام 2011م .

وتعرض دليل التنمية البشرية للعديد من الانتقادات أهمها :

- اعتماده على مكونات محددة تمثلت بالخيارات الثلاثة الأساسية الواردة في مفهوم التنمية البشرية .
- نسب دمج هذه الخيارات .
- كما انتقدت مؤشرات قياس هذه الخيارات فالعمر المتوقع عند الولادة لا يعكس الواقع الصحي بشكل كامل، بل هناك العديد من المؤشرات الأخرى التي توضح ذلك، كما أن معدل القراءة والكتابة للبالغين ونسبة القيد الإجمالي للمراحل التعليمية كافة لا تعكس حال المعرفة بشكل دقيق، فهي تركز على الكم لا على النوع، اي أنها لا توضح بشكل دقيق جودة النظم التعليمية.
- أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد لا يعكس عدالة التوزيع ومن ثم لا يوضح مستوى الحياة الكريمة بشكل صحيح.

(شهاب،2012)

ويوضح الجدول رقم (5) دليل التنمية البشرية في سورية خلال الفترة الواقعة بين 2000 -2017م

العام	نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة %	العام	نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة %
2000	0.590	2009	0.648
2001	0.597	2010	0.644
2002	0.600	2011	0.642
2003	0.610	2012	0.631
2004	0.623	2013	0.572
2005	0.635	2014	0.550
2006	0.643	2015	0.538
2007	0.649	2016	0.536
2008	0.646	2017	0.536

نلاحظ من الجدول رقم (5) ما يلي :

ارتفاع دليل التنمية البشرية من (0.59) في عام 2000 إلى (0.649) في عام 2007 ومن ثم انخفاضه بشكل طفيف إلى (0.644) في عام 2010 واستمر بالانخفاض بشكل كبير خلال فترة الأزمة السورية ليصل إلى (0.536) في عام 2017 وبلغ المعدل الوسطي لدليل التنمية البشرية في سورية خلال فترة الدراسة (0.607) .

ويعود ارتفاع دليل التنمية البشرية خلال الفترة بين 2000 – 2017 إلى تحسن مستوى الدخل وزيادة الاهتمام بالتعليم، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، ولكن على الرغم من هذا الارتفاع حافظت الجمهورية العربية السورية على دليل تنمية متوسط، في حين يعود الانخفاض الحاد لدليل التنمية البشرية خلال الفترة 2011–2016 إلى الأزمة السورية وتداعياتها على مؤشرات التنمية البشرية ومع ذلك سورية ضمن تصنيف تنمية بشرية متوسطة، ويوضح الشكل رقم(2) شكل انتشار دليل التنمية البشرية خلال الفترة 2000–2017م :

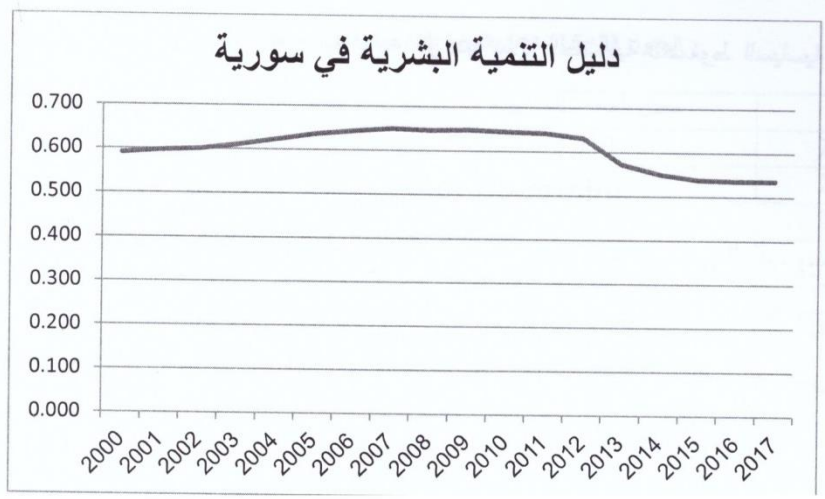

الشكل رقم (2) : شكل انتشار دليل التنمية البشرية خلال الفترة 2000–2107

ولمعرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة السورية على دليل التنمية البشرية تم افتراض ما يلي :

- **فرضية العدم** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على دليل التنمية البشرية .
- **الفرضية البديلة** : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على دليل التنمية البشرية .

تم اختبار الفرضيتين السابقتين باستخدام اختبار Independent Samples Test بالاستعانة ببرنامج SPSS وذلك عند مستوى دلالة 0.05 حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين مستقلتين الفترة الأولى من عام 2000 لغاية عام 2016 ، والفترة الثانية من عام 2011 لغاية 2017 ويوضح الجدول (6) نتائج اختبار Independent Samples Test لدليل التنمية البشرية .

الجدول رقم(6) نتائج اختبار Independent Samples Test لدليل التنمية البشرية

		Levine's Test for Equality of Variance		t-test for Equality of Means		
		F	Sig	t	df	Sig(2-tailed)
دليل التنمية البشرية	تباين متجانس	4.903	0.042	3.334	16	0.004
	تباين غير متجانس			2.884	7.914	0.021

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (6) :

أن احتمالية الدلالة لاختبار تجانس التباين بلغت 0.273 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على عدم تجانس التباين بين المجموعتين واحتمالية الدلالة لمجموعتين تباينهم متجانس بلغت 0.021 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على دليل التنمية البشرية.

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

1- تعرضت سورية بعد عام 2011م لكافة أشكال الضغوط: سياسية، اقتصادية على المستوى الإقليمي والعربي والدولي .

2- أدت الضغوط الدولية على سورية في التأثير سلباً على التنمية البشرية السورية، ولكن فشلت في تحقيق أهدافها بالحصول على مكاسب سياسية .

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة.

4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط الدولية على دليل التنمية البشرية.

التوصيات :

1- زيادة الاعتناء بأساليب التعليم وخصوصاً المرحلة الأولى لما لها من تأثير كبير في إعداد الطالب للمراحل التالية .

2- إعادة تأهيل المدارس المدمرة لاستيعاب جميع الطلاب .

3- زيادة الاستيعاب الجامعي لقبول جميع الطلاب الناجحين وخلق فرص عمل لرفد السوق المحلية بحملة الشهادات العالية والمعاهد المتوسطة .

4- تحسين المستوى المعيشي للأسرة السورية والخدمات الصحية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

1- **المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 2011-2016** م

2- باروت، محمد – **العقد الأخير في تاريخ سورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، 2015م.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016م .

4- يوسف، زدام- **دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية، مقاربة ثقافية، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول التحولات الدولية وإشكالية التنمية في الجزائر**، واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة حسيبة، بن بوعلي، الشلف 17 ديسمبر، 2008 م.

5- مركز دمشق للأبحاث والدراسات 2018.

6- مبيض، ممدوح (2005) ،**دينامية السكان في سورية وأثرها**، هيئة تخطيط الدولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، دمشق.

7- علي، مدين- **الإجراءات القسرية الأحادية الجانب وأثرها على الأسرة السورية، الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان**، 2017م.

8- تقارير المالية السورية والمكتب المركزي للإحصاء في سورية 2000-2017م

مواقع انترنت

موقع الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/

موقع وزارة التربية والتعليم في السورية http://www.mopmr.gov.sy/index.php/ar/

المكتب المركزي للإحصاء في سورية http://cbssyr.sy/